

دراسة مدى تأثير أبعاد التنمية المستدامة على تدفقات الاستثمار الاجنبي
المباشر إلى الدول العربية-دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 2007-2018.

A study of the impact of the dimensions of sustainable development on FDI flows to Arab countries- econometrics analysis study during the period 2007-2018

بن صغير فاطمة الزهرة¹، بالحبيب طه²

1- جامعة العربي التبسي - الجزائر -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
fatima.benseghier@univ-tebessa.dz

2- جامعة العربي التبسي - الجزائر -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
taha.benlahbib@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2021/03/14 تاريخ القبول: 2021/09/15 تاريخ النشر: 2022/06/09

ملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحديد أي من أبعاد التنمية المستدامة التي لها تأثير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، حيث شملت عينة الدراسة 15 دولة عربية خلال الفترة 2007-2018، وقد تم الاعتماد على عديد من أدوات التحليل الإحصائي والقياسي حيث من خلال مقارنة المتوسطات تبين أن هناك تباين في مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، وبواسطة التحليل العنقودي اتضح أن هناك ثلاث مجموعات في الدول العربية تم تقسيمها حسب أبعاد التنمية المستدامة وتدفقات الاستثمار الأجنبي.

ومن خلال التحليل الساكن لنماذج البائل تبين أن نموذج التأثيرات الفردية الثابتة هو الملائم أي أن مصدر الاختلاف في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية يعود إلى وجود تأثيرات فردية ثابتة قد تعود إلى عوامل عديدة، وأن كل من البعد الاقتصادي والبيئي كان لهما تأثير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن البعد الاجتماعي لم يكن له تأثير على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية.

كلمات دالة: استثمار أجنبي مباشر، أبعاد تنمية المستدامة، نمو اقتصادي، بيانات البائل، دول عربية.

Abstract:

This research paper aims to define any of the dimensions of sustainable development that have an impact on the flow of foreign direct investment to the Arab countries, as the study sample included 15 Arab countries during the period 2007-2018, was relied on many tools of statistical analysis and econometrics. The benchmark, by comparing the averages, shows that there is a variation in the level of foreign direct investment flows to Arab countries, while the cluster analysis showed that there are three groups in the Arab countries that have been divided according to the dimensions of sustainable development and foreign investment flows.

Through static analysis of the panel models, it was found that the fixed individual effects model is appropriate, that is, the source of the difference in the flow of foreign direct investment to Arab countries is due to the presence of fixed individual effects that may be due to many factors, and that both the economic and environmental dimension had an impact on the flow of foreign direct investment, while the social dimension had no effect on the flow of foreign direct investment to Arab countries.

Key words:

foreign direct investment, dimensions of sustainable development, economic growth, panel data, Arab countries

مقدمة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخارجية وخاصة في الدول النامية، لما له من دور مهم في مشروعات التنمية الاقتصادية للدول المضيفة إذا ما أحسنت هذه الدول اختيار مشروعاتها واختيار شركائها الأجانب، فالاستثمار الأجنبي يمكن أن يسد الفجوة في الموارد والإمكانيات غير المتاحة في البلد، ويساهم في توسيع القاعدة الاستثمارية، كما يمكن بمشاركته لرؤوس الأموال الوطنية من زيادة الإنتاج مما يؤثر إيجابياً على ميزان المدفوعات وذلك عن طريق زيادة الصادرات وإحلال السلع الوطنية محل السلع المستوردة وتحسين جودة ونوعية الصناعات المحلية، مع إمكانية مساهمته في استغلال الموارد الطبيعية المتاحة في البلد.

تعد التنمية المستدامة نخط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشاد، فهي تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، من خلال أبعادها الثلاثة "البيئي، الاجتماعي، والاقتصادي" المتكاملة والمترابطة فيما بينها، وقد أصبح عالم اليوم على قناعة بأن خلق مجتمع مستدام ينجر عنه القضاء على التخلف، ومنه مواكبة التطور، إذ تهدف للقضاء على الفقر وتعزيز المساواة بين فئات المجتمع ومكافحة التلوث بأشكاله المتعددة.

تسعى عديد دول العالم ومن بينها الدول العربية على إيجاد سياسات اقتصادية هادفة تكون حلقة وصل بين أهداف ومبادئ التنمية المستدامة الثلاثة من جهة، ومن جهة أخرى بناء قاعدة اقتصادية تكسبها مكانة تنافسية في السوق العالمية، ولتحقيق ذلك سعت العديد من الدول العربية على جلب قدر أكبر من رؤوس الأموال، كونها مصدر تمويل خارجي، حيث أن اقتصاديات الدول العربية تعد من بين أحد أهم الاقتصاديات المتميزة بالثروات التي تجعلها قبلة للاستثمار بها، مما يجعل اقتصادها متيناً يتمتع بنمو إنتاجية مستدامة.

إشكالية الدراسة:

ما مدى تأثير أبعاد التنمية المستدامة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية؟

فرضيات الدراسة:

- هناك فروق بين الدول العربية في مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إليها؛

- وجود تقارب في الدول العربية من خلال النشاط الواسع في إطار تبني سياسة تحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل خلق مناخ استثماري مشجع على جلب الاستثمارات الأجنبية ويتجلى ذلك في مستوى توفر أبعادها بالبلدان العربية؛

- البعد الاجتماعي والبيئي هما الأكثر تأثير على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشر إلى الدول العربية؛
- وجود فروق فردية ثابتة بين الدول العربية في مجال جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها.

1-الدراسات السابقة:

نال موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين على مختلف دول العالم. وذلك نظرا لما له من أهمية على جذب رؤوس الأموال، التي قد تكون حافزا لتحسين والنهوض بالقطاع الاقتصادي للدول المضيفة. وبالتالي تحسين الأوضاع الاجتماعية والثقافية، وكل ما يمس الجوانب الاستدامة التي تسعى العديد من الدول العالم إلى إرساء وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المقرر عليها في مؤتمر الأمم المتحدة الأول حول البيئة الانسانية والمسمى بمؤتمر "قمة الأرض" بستوكهولم «السويد» عام 1972، حيث تم صياغة مفهوم جديد لتنمية المستدامة ووضع خطط وأهداف لتحقيق مبادئها، والسعي على الحفاظ على ثروة الأجيال القادمة، وذلك بالالتفات والتركيز على اتباع سياسة التنوع الاقتصادي وتوسع دائرة الاستثمارات، ومن بين الدراسات التي خاضت مجال البحث والتدقيق في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي وتأثيره على التنمية المستدامة، نستدل بالدراسات الأجنبية والعربية التالية:

1-1-الدراسات الأجنبية: ونجد من بينها الآتي:

-الدراسة (Alberto Melane-Lavado, Agustin , & Ine, 2017) وقد حاول الباحثين من خلال هذه الدراسة إلى تحليل الاقتصاد الجزئي لكيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على العملية المبتكرة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وكيف يمكن أن يؤدي ذلك إلى العملية الموجهة نحو الاستدامة وتحقيق لهذه الغاية تم لأخذ عينة تضم 4667 شركة صغيرة ومتوسطة الحجم في الاتحاد الأوروبي والنرويج خلال الفترة 2004-2013، وبلاستعانة بنماذج البائل ونموذج المعادلات الهيكلية، والذي يقوم بمقارنة وتباين الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات الاستثمار الأجنبي المباشر، والشركات الصغيرة والمتوسطة المكافئة دون الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتعرض لاقتصاد متغير بمرور الوقت، وأهم النتائج المتوصل إليها هي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يجذب أساسا إلى العوامل المرتبطة بالإمداد التكنولوجي، والتي عندما تقترن بالحجم المتوسط وتقع في قطاع الصناعات التحويلية ذات التكنولوجيا المتوسطة العالية، تولد نتائج إيجابية غير مباشرة تعتمد هذه إلى حد كبير على التمويل العام، مما يتيح لهذه الشركات أن تكون أكثر ابتكارا ويجعل من الأرجح أن تركز عملياتها الابتكارية على الاستدامة.

-دراسة (Chengchun Li & Sailesh , 2018) : وفي نفس الصياغ تطرق الباحثين من خلال هذه الدراسة حول تأثير الاستثمار الأجنبي على الإنتاجية، وذلك بالتركيز على عينة تشمل 51 من البلدان النامية، خلال الفترة 1984-2010 وبلاستعانة بمنهجية البانل، كانت نتائج الراسة التي توصل اليها الباحثين بأن ضعف العلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإجمالي للإنتاجية، ولكن بعد حساب دور رأس المال البشري والمؤسسات كحالات طارئة في علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالإنتاجية، وتوصل الباحثان إلى وجود علاقة قوية بين متغيرات الدراسة، حيث تعتمد استجابة نمو الإنتاجية الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر على هذه "القدرات الاستيعابية" غير أن أهمية الأثر الطارئ لرأس المال البشري تتضاءل عندما ينظر أيضا في أثر المؤسسات، مما يوحي بأن تحسين المؤسسات هو أكثر أهمية نسبيا من تنمية رأس المال البشري للبلدان النامية لتحقيق مكاسب في الإنتاجية من الاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة (Viktoria, Ana , & Ines , 2019) : وقد سعى الباحثين من خلال هذه الدراسة إلى محاولة إبراز كيفية مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة على 44 دولة من دول إفريقيا، خلال الفترة 2014-2017، وذلك بالاستعانة بنماذج البانل، وقد توصل الباحثين إلى أن وجود المستثمرين الأجانب يؤثر بشكل إيجابي في أغلب مجالات التنمية المستدامة مثل : البنية التحتية الأساسية والمياه النظيفة والصرف الصحي والطاقات المتجددة، مما قد يشجع هذا على الاستثمار أكثر في الدول الإفريقية، ومع ذلك توجد هناك بعض العواقب البيئية الضارة للبلدان المضيفة، إذ أسفرت بعض النتائج على وجود علاقة سلبية بين الاستثمار الأجنبي ومؤشر مناخ العمل.

1-2-الدراسات العربية: ومن بين الدراسات العربية التي خاضت البحث حول أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تعزيز التنمية الاقتصادية نجد الآتي:

-دراسة (الصيعري و البكري، 2016): وقد اهتم الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى محاولة ابراز أهمية الاستثمار الأجنبي كأحد المصادر المؤهلة للنمو في دول الخليج، وذلك بالاستخدام البيانات البانل خلال الفترة 2000-2015، وبتطبيق طريقة الآثار الثابتة وكذلك المربعات الصغرى المعممة، اتضح أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول الخليج العربية، تتأثر إيجابيا بالتدفقات الاستثمارية خلال السنة الماضية ووفرة الموارد الطبيعية وجودة الأنظمة والنمو الاقتصادي، وقد استخلص الباحثان التركيز على جذب الاستثمارات ذات القيمة المضافة للاقتصاد، والتي تسهم في خلق فرص عمل جديدة وتوطين التقنية.

-دراسة (العياطي و بن عزة ، 2017): واعتمد الباحثان من خلال هذه الدراسة على المنهج القياسي في تحليل العلاقة التي تربط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، ومعدل

النمو الاقتصادي ومعدل البطالة من جهة أخرى في الجزائر، وباستعمال نماذج الانحدار الذاتي VAR، توصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك أثر إيجابي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة على المدى القصير، لكنه يصبح جد ضعيف على المدى المتوسط والطويل، مما يستدعي تكثيف الجهود من أجل تعميق هذا الأثر.

-دراسة (بن حدو و عبدوس ، 2019): وقد حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم واقع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدول المغرب العربي (تونس، الجزائر والمغرب) وقدرتها على المساهمة في تنويع الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على المنهج التحليلي والتجريبي، حيث تم إبراز أثر مجموعة من المتغيرات المفسرة للاستثمار الأجنبي على التنويع الاقتصادي خلال الفترة 1995-2015، وذلك باستخدام نماذج PMG-Panel، ARDL). وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية تجمع كل من الانفتاح التجاري والتضخم بالتنويع الاقتصادي، وعلاقة طردية تجمع هذا الأخير بالاستثمار الأجنبي المباشر.

-واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية: تزخر المنطقة العربية بالعديد من الامتيازات التي تجعل مناخها جاذبا للاستثمارات الأجنبية، ولكن رغم هذا شهد هذا القطاع تطورات مختلفة بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية الصادرة والواردة إلى الدول العربية حيث نلاحظ من خلال الشكل 1:

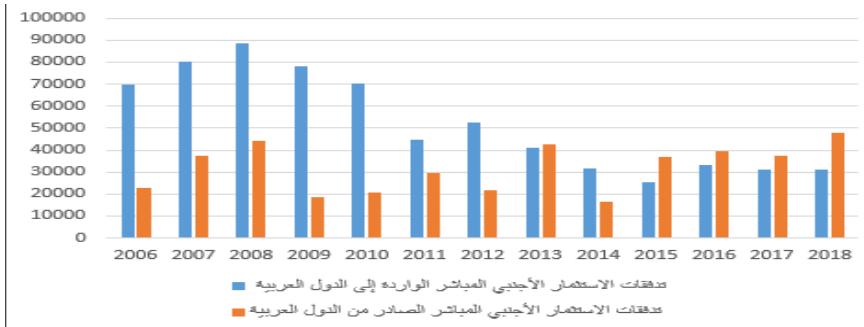
- شهد قطاع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية تذبذبا وتراجع واضح خلال الفترة 2006-2018، وضعف قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية الصادرة من الدول العربية، مقارنة بالاستثمار الواردة إلى الدول العربية خاصة خلال الفترة 2006-2014، في حين شهدت بعد ذلك انتعاشا خلال الفترة 2015-2018 لتصل إلى 47.8 مليار دولار، حيث فاقت قليلا تدفقات الاستثمارات الواردة إذ بلغت قيمتها خلال 2018 إلى 31.2 مليار دولار، وقد يعود هذا إلى توجه بلدان المنطقة العربية إلى سياسة التنويع الاقتصادي ونهوض بالاستثمارات البينية والتي شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة حيث قامت 103 شركة عربية بإنشاء 173 مشروعا جديدا في المنطقة خارج حدود دولها خلال عام 2018 (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2019، صفحة 18).

-أما فيما يخص الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية فقد شهدت هذه الأخيرة تذبذبات متواصلة خلال السنوات العشر الأخير إذ كان يقدر خلال سنة 2006 بـ 70.04 مليار دولار، و يعود هذا التذبذب الحاصل والتراجع في الاستثمارات إلى الازمة المالية التي شهدتها العالم خلال الفترة 2009، إذ انخفضت حجم التدفقات الواردة آنذاك إلى 78.28 مليار دولار، ثم بعد ذلك

تواصل التراجع ويعود ذلك الى الازمات الأمنية التي شهدتها بعض مناطق الدول العربية، والتي شهدت فيها الربيع العربي وتوتر الأوضاع الأمنية الجاذبة للاستثمار في المنطقة.

-وقد مثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 2.4 % من إجمالي العالمي البالغ 1.297 مليار دولار، و4.4% من إجمالي الدول النامية البالغ 706 مليارات دولار، ويتركز الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الامارات ومصر وسلطنة عمان على نحو 68.5% من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية، فقد تصدرت الامارات بنحو 10.4 مليار دولار وبمحصنة 33.3% (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2019، صفحة 15).

الشكل 1. تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة إلى الدول العربية (بالمليون دولار) بين عامين 2006-2018.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: الأونكتاد-تقرير الاستثمار في العالم 2019.

3-تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال عام 2018:

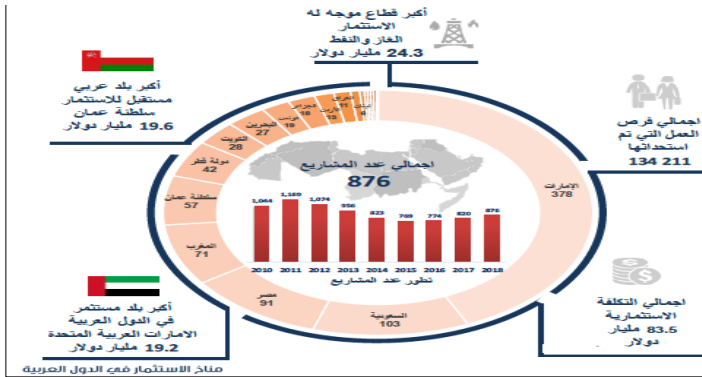
عرفت المشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية تطور فمن 460 مشروعاً عام 2003 وصل إلى 1325 مشروعاً عام 2008 ثم شهدت بعد ذلك انخفاضا ملحوظا خلال عام 2009 إذ وصل إلى 1159 مشروعاً، ويعود هذا تزامنا مع الأوضاع الاقتصادية التي شهدتها دول العالم ونتائج السلبية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية، وقد استمر في الانخفاض ليصل في عام 2015 على 769 مشروعاً، ثم عرف تحسنا بعد ذلك خلال السنوات الأخير ليصل عام 2018 إلى 876 مشروعاً (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2019، صفحة 16).

وخلال الفترة ما بين 2003-2018 تمكنت الشركات الأجنبية العاملة في الدول العربية من الاستثمار نحو 14 ألف مشروع في المنطقة العربية ونسبة تبلغ نحو 5.1% من إجمالي عدد المشاريع الأجنبية القائمة في العالم. وتصدرت الامارات قائمة أهم المستثمرين في المنطقة لعام 2018 بقيمة 19.2 مليار دولار ونسبة 23.1%، كما تعد سلطنة عمان في مقدمة الدول العربية

المستقبلية لمشاريع الاستثمار الأجنبي لعام 2018 بقيمة 19.6 مليار دولار وهي بذلك تمثل 23.5%

كما تم تقدير التكلفة أو النفقات الاستثمارية الإجمالية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2018 بقيمة تزيد على 1.2 تريليون دولار بنسبة 8.4 % من الإجمالي العالمي، مما أدى هذا إلى زيادة مناصب الشغل حيث وصلت في عام 2018 إلى أكثر من 134.2 ألف فرصة عمل. كما نلاحظ في الشكل (1.2)

الشكل 2. تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة 2010 - 2018



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019 ، (2019)، -مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات. ص 16.

4- الجانب التطبيقي

في هذا المبحث سنقوم بالتطرق إلى الأدوات المستخدمة في الدراسة والقيام بالدراسة الوصفية والقياسية لمدى تأثير أبعاد التنمية المستدامة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول خلال الفترة 2007-2018، حيث تم أخذ عينة لـ: 15 دولة عربية من أصل 22 دولة على أساس توفر البيانات الإحصائية المطلوبة في الدراسة، سنقوم ابتداء بدراسة وصفية لمتغيرات الدراسة والقيام بمقارنة المتوسطات لمستويات تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدول العربية ثم نقوم بالتحليل العنقودي بأخذ مقطع سنة 2018 من أجل معرفة توزيع الدول العربية وفق أبعاد التنمية المستدامة والاستثمارات الأجنبية، ثم ننتقل إلى الدراسة القياسية التي من خلالها سنقوم بتحديد المؤشر الذي له تأثير على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية من خلال استخدام تقنية نماذج بيانات البائل.

4-1-الأدوات المستخدمة في الدراسة

4-1-1-التحليل العنقودي

4-1-1-1- مفهوم التحليل العنقودي: عبارة عن إجراءات تهدف إلى تصنيف مجموعة

حالات أو متغيرات بطرق معينة وترتيبها داخل عناقيد بحيث تكون الحالات المصنفة داخل عنقود معين متجانسة فيما يتعلق بخصائص محددة وتختلف عن حالات أخرى موجودة في عنقود آخر (جودة، 2009، صفحة 89).

كما تم تعريفه على أنه عبارة عن مجموع الأساليب التي تشمل على عدد من الخوارزميات المختلفة لتجميع العناصر Objects أو المفردات الخاضعة للدراسة في مجاميع متجانسة فيما بينها ومختلفة عن المجاميع الأخرى، ويمكن القول أن التحليل العنقودي هو أداة لتحليل البيانات الاستكشافية يهدف إلى تصنيف العناصر المختلفة إلى مجموعات بحيث تكون الارتباطات بين تلك العناصر المنتمية إلى نفس المجموعة مرتفعة، وعلى ضوء ما سبق يمكن استخدام التحليل العنقودي لاكتشاف التراكيب في البيانات دون أن يقدم تفسيراً لذلك أو يوضح لماذا وجدت (محمد عياصرة، 2012، صفحة 415). يعتمد التحليل العنقودي في عملية تجميع العناصر المشابهة داخل نفس العنقود لما لها من خصائص مشتركة على مصفوفة المسافات أو ما يسمى بمصفوفة القربية (matrice de proximité).

يدعى الرسم البياني لتمثيل العناقيد المتسلسلة أو المجزئة بشجرة الداندوگرام Defdrogram.

4-1-2-بيانات البائل المفهوم وأهمية

4-1-2-1- مفهوم بيانات البائل: نعي بمصطلح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو

معطيات البائل مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة الأفراد في عدة فترات من الزمن، بحيث أنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت، فإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لكل الأفراد نسمي نموذج البائل بـ "المتوازن"، أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من فرد لآخر يكون نموذج البائل "غير متوازن" (Dielman, 1989, p. 02).

4-1-2-2-أهمية استخدام معطيات البائل: إن التقدير حسب هذه البيانات له مزايا

مهمة ويعطي نتائج أكبر دقة لأنها تأخذ بعين المعلومات ذات البعد الزمني في السلسلة الزمنية وكذلك البعد المقطعي في الوحدات المختلفة، لذلك يمكن القول بأن معطيات البائل تتمتع بعدد مضاعف بعد زمني وبعد فردي، هذا ما جعل دراستها الميدانية أكثر فعالية ونشاط في الاقتصاد القياسي

(Hsiao, 2003, p. 200)، كما توفر نماذج بانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها أيضا تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة، الفقر والنمو وغيرها، ومن جهة أخرى يمكن من خلال بيانات بانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى (Badi Baltagi, 2005, pp. 4-9)؛

مناقشة وتحليل النتائج:

1- الدراسة الوصفية

تم الاعتماد في هذه الدراسة على متغيرات تمثلت أساسا في حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية، تم الحصول عليه من موقع البنك الدولي والممثل بنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ورمزه في الدراسة بـ (FDI) ويعتبر كمتغير تابع في الدراسة.

بالإضافة على المتغيرات التي تعبر عن أبعاد التنمية المستدامة التي تعتبر كمتغيرات مستقلة في الدراسة، حيث أخذ مؤشر من كل بعد وتمثلت هذه المتغيرات فيما يلي:

- البعد الاقتصادي: حيث تم أخذ مؤشر يتمثل في معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية من موقع البنك الدولي وتم ترميزه بـ (GR).

- البعد الاجتماعي: تم أخذ مؤشر معدل البطالة في كل دولة من موقع البنك الدولي وتم ترميز المتغير بـ (UNMP).

- البعد البيئي: تم أخذ مؤشر نسبة المساحة القابلة للزراعة من إجمالي المساحة الكلية للدولة، تم أخذه من قاعدة بيانات البنك الدولي ورمزه في الدراسة (SUPR).

من خلال الجدول (01) أدناه يتضح أن نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي شهدت أدنى مستوياتها على طول الفترة بـ: -3,152% وكانت بسلطنة عمان سنة 2015، في المقابل عرف أعلى مستوى له 37,166% سنة 2005 بدولة موريتانيا، وهذا يدل على أن مستوى التدفقات شهدت تذبذب واختلافات بين الدول العربية خلال فترة الدراسة حيث نجد أن متوسط التدفقات عموما بلغ 3,52% و انحراف معياري بلغ 4,62%.

في حين نجد المؤشرات المعبرة عن أبعاد التنمية المستدامة في الدول العربية هي الأخرى شهدت اختلاف بين الدول، حيث نجد أن معدل البطالة عرف أعلى مستوياته بنسبة 29,77% بدولة الجزائر سنة 2000، في المقابل نجد أدنى مستوى له كان في السنوات الأخيرة بدولة قطر حيث يقل عن 0,15% مما يوحي إلى أن البطالة في دولة قطر شبه منعدمة مقارنة مع باقي الدول العربية الأخرى، بينما مؤشر البعد البيئي المتمثل في نسبة المساحة القابلة للزراعة من إجمالي المساحة عرف أعلى قيمة له 34,92% بدولة جزر القمر على طول الفترة مما يدل على ثبات

هذه المساحة بالدولة وهي مساحة كبيرة مقارنة بباقي الدول العربية المأخوذة في العينة، وأدنى مساحة كانت 0,084 بدولة موريتانيا سنة 2006 مما يوحي أن موريتانيا تفتقر إلى الأراضي القابلة للزراعة، وعن المؤشر الاقتصادي المتمثل في معدل نمو الناتج نجد أنه عرف أعلى مستوياته سنة 2007 بدولة قطر بلغ 26,17% وفي المقابل شهد مستوى متدني له بلغ -16,67% بدولة اليمن سنة 2015 ويعود ذلك إلى تردي الوضع الأمني بها، وعموما نجد أن مؤشر المساحة القابلة للزراعة عرف تشتت كبير مقارنة ببيانات المؤشرات وذلك بالنظر إلى قيمة الانحراف المعياري له التي بلغت 10,66%.

جدول 1. الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
FDI	285	-3.152	.16637	.523273	.6266964
UNMP	285	.140	.77029	.640107	.3134875
suprf	285	.084	.92734	.609767	.66517110
GR	285	-16.678	.17026	.024364	.2613474
Valid N (listwise)	285				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS26

سنقوم بمقارنة المتوسطات لمستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية لتحديد هل هناك اختلاف أم لا، لذلك سنطبق اختبار تحليل التباين الأحادي الذي يشترط أساسا التوزيع الطبيعي للبيانات وفي حالة عدم توفر شرط التوزيع الطبيعي يعتمد على اختبار لا معلمي المتمثل في اختبار كريسكال واليس (KW).

من خلال الجدول (02) أدناه المتمثل في اختبار التوزيع الطبيعي لمتغير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية نجد أن مستوى المعنوية في كلا الاختبارين: كلوموقروف سميرونوف (K-S) واختبار شايبرو ويلك (S-W) أقل من 5% مما يدل على عدم توفر فرضية التوزيع الطبيعي للبيانات لذلك سنعمد على اختبار كريسكال واليس الذي لا يأخذ بعين الاعتبار شرط التوزيع الطبيعي.

جدول 2. إختبار التوزيع الطبيعي لبيانات FDI

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
FDI	.1680	285	.0000	.7440	285	.0000
a. Lilliefors Significance Correction						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS26

من الجدول (03) ادناه نجد أن القيمة المحسوبة لاختبار كريسكال واليس (K-W) بلغت 139,07 بدرجة حرية 14، حيث نجد أن مستوى المعنوية بلغ 0,000 وهو أقل من مستوى المعنوية 5% مما يدل على أن هناك فروق أو إختلاف في مستوى تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الدول العربية .

جدول 3. جدول إختبار كريسكال واليس

Test Statistics ^{a,b}	
	FDI
Kruskal-Wallis H	.077139
df	14
Asymp. Sig.	0.000
a. Kruskal Wallis Test	
b. Grouping Variable: CODE	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS26

التحليل العنقودي: سنقوم بتصنيف الدول العربية وفق مؤشرات التنمية المستدامة والاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بأخذ مقطع عرضي لسنة 2018 من أجل التعرف على الدول المشتركة في نفس الخصائص مما يجعلها تحت عنقود واحد، فمن خلال الجدول (04) أدناه والشكل (03) نجد أن التقسيم المناسب هو الذي يقسم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات حيث نجد:

المجموعة الأولى: وهي الدول التي تحمل الرقم 1 والمتمثلة في كل من الامارات العربية والبحرين، الكويت، عمان، قطر، أي هي الدول المتمثلة في دول الخليج التي عرفت مستويات متقدمة في مستوى النمو الاقتصادي ومستويات دنيا في معدل البطالة بها في حين لم تكن المساحة الزراعية بها كبيرة مقارنة بالدول العربية الاخرى مما جعلها تتصنف ضمن عنقود واحد

المجموعة الثانية: التي تحمل رقم 2 وتمثلت في كل من دولة جزر القمر، لبنان، تونس والسعودية وهي الدول التي شهدت نسبة مساحة قابلة للزراعة أكبر من غيرها من الدول العربية مما جعلها تنتمي إلى نفس المجموعة في حين عرفت تذبذب في باقي المؤشرات.

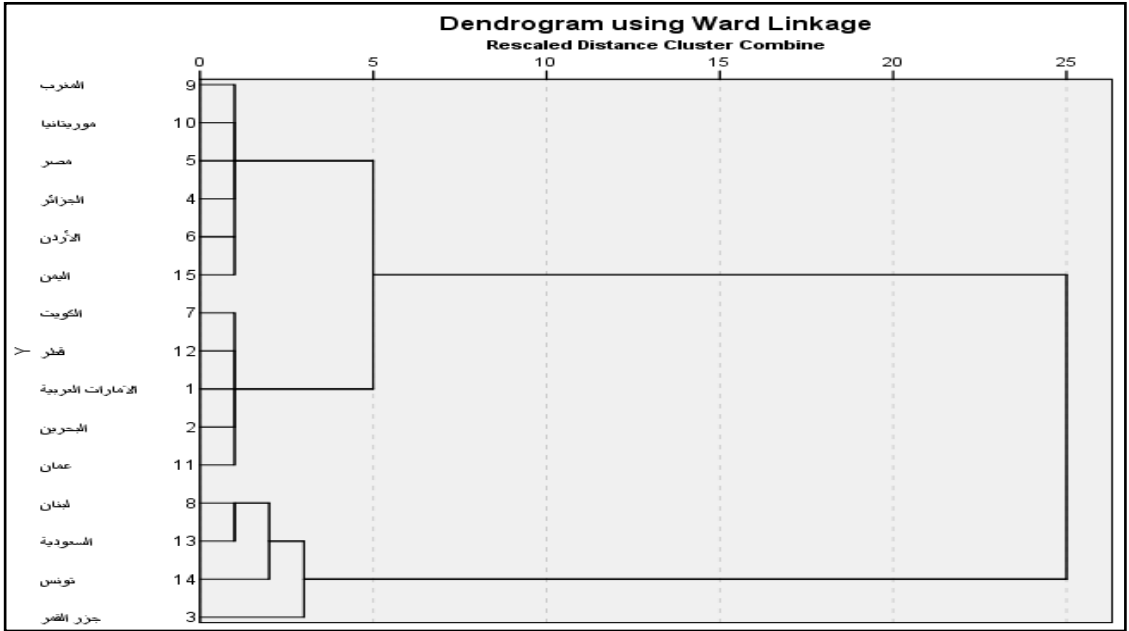
المجموعة الثالثة: التي تحمل الرقم 3 وتمثلت في كل من: الجزائر ومصر، الأردن، المغرب، موريتانيا واليمن. وهي الدول التي نجدها تشترك في ارتفاع نسبة معدل البطالة بما الذي يفوق 10% مما جعلها تندرج ضمن نفس العنقود وشهدت تذبذب في باقي المؤشرات.

جدول 4. تصنيف الدول العربية حسب مؤشرات التنمية المستدامة وتدفق الاستثمار الأجنبي

Cluster Membership			
Case	4 Clusters	3 Clusters	2 Clusters
1: الامارات العربية	1	1	1
2: البحرين	1	1	1
3: جزر القمر	2	2	2
4: الجزائر	3	3	1
5: مصر	3	3	1
6: الأردن	3	3	1
7: الكويت	1	1	1
8: لبنان	4	2	2
9: المغرب	3	3	1
10: موريتانيا	3	3	1
11: عمان	1	1	1
12: قطر	1	1	1
13: السعودية	4	2	2
14: تونس	4	2	2
15: اليمن	3	3	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPS

الشكل 3. شجرة الداندوقرام لتصنيف الدول العربية خلال سنة 2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS26

2- الدراسة القياسية: تأثير مؤشرات التنمية المستدامة على تدفق الاستثمار الاجنبي

المباشر

في هذا العنصر سنقوم بدراسة تأثير مؤشرات تنمية التنمية المستدامة كمتغيرات مستقلة على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر كمتغير تابع في الدول العربية خلال الفترة (2007-2018)، النموذج المقترح للتقدير هو النموذج الذي يضم كل من المتغيرات المستقلة المتعلقة بأبعاد التنمية المستدامة الثلاثة (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي) مع أخذ مؤشر عن كل بعد وتأثيرها على المتغير التابع المتمثل في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر المأخوذ كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، وعليه سنقوم بتحليل الساكن لنماذج البائل الثلاثة، نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)، وبعدها سنقوم باختيار للنموذج المفضل، وعليه فإنه يمكن صياغة النماذج المقترح للتقدير كما يلي:

$$FDI_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 GR_{it} + \alpha_2 SUPR_{it} + \alpha_3 UNMP_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

α_i : تمثل معاملات النماذج، ε_{it} : تمثل حد الخطأ العشوائي

t: تعبر عن الفترة الزمنية الممتدة من 2007 إلى غاية 2018 (12 سنة)

i=1;15: تعبر عن المقاطع والتي تتمثل في الدول العربية والبالغ عددها 15 في العينة.

ومنه عدد المشاهدات سيكون: $n = N * T = 12 * 15 = 180$

2-1- تقدير نماذج التحليل الساكن لبيانات البانل: باعتبار أنه يتوفر لدينا مزيج بين

السلاسل الزمنية والمقاطع فإن النموذج الأنسب هو تقدير نماذج بيانات البانل التي تعتمد في تحليلها الساكن على تقدير ثلاث نماذج أساسية كما هو مبين في الجدول أدناه.

جدول 5. تقدير النماذج الثلاثة لتحليل البانل الساكن لأثر مؤشرات تنمية الحكومة

الالكترونية على أبعاد التنمية المستدامة

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	نموذج الانحدار التجميعي (PRM)	نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)	نموذج التأثيرات العشوائية (REM)
FDI	GR	0,358 (0,000)**	0,288 (0,000)**	0,320 (0,000)**
	SUPR	0,015 (0,56)	2,701 (0,030)*	-0,024 (0,71)
	UNMP	0,157 (0,008)**	-0,415 (0,094)	-0,015 (0,90)
	C	1,137 (0,074)	25,87 (0,006)	2,58 (0,054)
	F و R ²	F=9,94 (0,00); R ² =0,14	F=11,68 (0,00); R ² =0,55	F=10,08 (0,00); R ² =0,14

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

* معنوية عند 5%، ** معنوية عند 1%

2-2- نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج المقدرة: سيتم التطرق لاختبار فيشر المقيّد،

واختبار Hausman، للمفاضلة بين النماذج الثلاث.

أ- اختبار F فيشر المقيّد:

يتم من خلاله المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي و نموذج التأثيرات الثابتة، حيث أن k هي عدد المعلمات المقدرة والتي هي 4 وأن R^2_{FEM} يمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج التأثيرات الثابتة و R^2_{PRM} يمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج الانحدار التجميعي، تقارن نتيجة المعادلة مع $F(\alpha, N-1, Nt-N-k)$ فإذا كانت قيمة المعادلة أكبر أو مساوية إلى القيمة الجدولية (أو إذا كانت قيمة P-value أقل من أو تساوي 0.05) عندئذ فان نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة.

قيمة فيشر الجدولة: $F_t((15-1; 180-15-4); 5\%) = F(14;161; 5\%) = 1,753$

من الجدول (08) أدناه يتضح أن F المحسوبة أكبر من F الجدولة نقبل الفرضية H_1 أي أن

نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

جدول 8. قيم إختبار فيشر المقيد للمفاضلة بين النماذج

قيمة فيشر المقيدة (F _C)	قيمة فيشر المجدولة (F _t)	
10,37	1,753	النموذج الأول (GDPP)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

من خلال نتائج المفاضلة في الجدول (08) أعلاه، يتضح أن في جميع النماذج المقدرة القيمة المحسوبة لاختبار فيشر أكبر من القيمة المجدولة مما يؤكد قبول الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم بدل نموذج الانحدار التجميعي.

ب- اختبار **Hausman**: يستخدم هذا الاختبار من أجل المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة، والتأثيرات العشوائية.

جدول 9. يوضح نتائج اختبار Hausman

الاختبار	درجة الحرية	قيمة الاختبار	P-value
إختبار هوسمان	3	10,058	0,0181

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

من خلال نتائج المفاضلة في الجدول (09) أعلاه، يتضح أن القيمة المحسوبة لاختبار كاي تربيع (10,058) أكبر من القيمة المجدولة (7,815) عند درجة الحرية 3 ومستوى معنوية 5%، وذلك ما توضحه مستوى المعنوية الذي أخذ القيمة 0,0181 وهي أقل من 5%، مما يؤكد قبول الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم بدل نموذج التأثيرات العشوائية، وهذا دليل على وجود فروق فردية ثابتة تختلف بين الدول العربية من حيث حجم التأثير لمؤشرات التنمية المستدامة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول العربية.

خاتمة:

ما حققته الدول العربية مجتمعة في إطار استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر يبقى ضئيلاً بكل المقاييس؛ حيث سجل تقلص في تدفقات الاستثمار نحو الدول العربية بداية من سنة 2009 رغم حالة التعافي التي ميزت التدفقات العالمية بداية من سنة 2010 بعد انحصار آثار الأزمة المالية العالمية، بلغت التدفقات إلى الدول العربية 44 مليار دولار سنة 2014 فهي بذلك تمثل 3,6% من إجمالي التدفقات العالمية التي بلغت 1,23 تريليون دولار، و6,4% من إجمالي الدول النامية البالغة 681 بليون دولار، ويمكن تفسير استمرار تراجع قيمة إجمالي التدفقات نحو الدول العربية بالأحداث السياسية والحراك الشعبي الذي عرفته العديد من الدول العربية، كما تباينت توزيعات

هذه التدفقات الواردة بحسب كل دولة عربية، كما بينت تقنية مقارنة المتوسطات عن طريق اختبار كريسكال واليس أن هناك فروق في مستويات الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الدول العربية.

تباين ترتيب الدول العربية ضمن مختلف المؤشرات الدولية لقياس مناخ الاستثمار، على الرغم من الجهود المبذولة ولو بشكل متفاوت فيما يخص تحسين المناخ الاستثماري، إلا أنها عجزت عن تحسين وضعيتها في مختلف المؤشرات الدولية المتعلقة بمناخ الاستثمار، ماعدا مجموعة دول الخليج العربي التي احتلت مراكز متقدمة ضمن بعض، بينما احتلت باقي الدول العربية التي شملتها تقارير الهيئات الدولية مراكز متوسطة إلى متأخرة.

من خلال دراسة أبعاد التنمية المستدامة في الدول العربية اتضح أن هناك تفاوت بين هذه مؤشرات في الدول وعند دراسة مقطع سنة 2018 ومن خلال التحليل العنقودي تبين أن كل من الدول الامارات العربية والبحرين، الكويت، عمان، قطر عرفت مستويات متقدمة في مستوى النمو الاقتصادي ومستويات دنيا في معدل البطالة بها في حين لم تكن المساحة الزراعية بها كبيرة مقارنة بالدول العربية الاخرى، بينما نجد أن كل من دولة جزر القمر، لبنان، تونس والسعودية شهدت نسبة مساحة قابلة للزراعة أكبر من غيرها من الدول العربية في حين عرفت تذبذب في باقي المؤشرات بينما نجد أن كل من الجزائر ومصر، الأردن، المغرب، موريتانيا واليمن. وهي الدول التي نجدها تشترك في ارتفاع نسبة معدل البطالة بها الذي يفوق 10% مما جعلها تندرج ضمن نفس المجموعة وشهدت تذبذب في باقي المؤشرات.

⊖ ظهرت تقنية البانل بقوة ولقيت رواج كبير في أدبيات الاقتصاد القياسي نظرا لما لها من خصائص تميزها على غرار تعدد المقاطع والفترة الزمنية، ومن خلال التحليل الساكن تم التوصل إلى أن نموذج التأثيرات الفردية الثابتة هو الملائم، بمعنى أن مصدر الاختلاف فيما بين الدول العربية من خلال النموذج المقدر يرجع أساسا في الحد الثابت الذي يختلف من دولة إلى أخرى، وأن كل من البعد الاقتصادي والبعد البيئي كان لهما تأثير على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشر وذلك من خلال المعنوية الاحصائية التي سجلت من خلال مؤشري معدل النمو الاقتصادي ومؤشر المساحة القابلة للزراعة منسوبة إلى إجمالي المساحة، في حين نجد أن البعد الاجتماعي ممثلا في مؤشر معدل البطالة لم يكن له تأثير معنوي على تدفق الاستثمارات إلى الدول العربية، كما عرف النموذج المقدر معنوية كلية وقدرة تفسيرية فاقت 65%، كما نجد أن معدل النمو كان له تأثير موجب (طردي) بينما مؤشر المساحة القابلة للزراعة كان لها أثر سالب (عكسي) على تدفقات الاستثمار.

على ضوء النتائج السابقة، يمكن تقديم جملة الاقتراحات، والتي يتمثل أبرزها فيما يلي:

✓ ضرورة التزام الدول العربية بتطوير قوانين الاستثمار وجعلها تتميز بأكثر شفافية ووضوح وإلزام بكل الجوانب التي تخص الاستثمار، وتكثيف جهودها الترويجية لفرص الاستثمار، ودفع الهيئات الاستثمارية فيها نحو المزيد من الجهود والعمل من أجل تقديم معلومات دقيقة وشاملة حول اقتصاداتها وقطاعاتها المختلفة والفرص الاستثمارية فيها واعتماد وسائل الترويج الحديثة ومنها التسويق الإلكتروني.

✓ العمل على إرساء قواعد الحكامة والسعي الجاد نحو محاربة الفساد والرشوة واحترام الحريات الأساسية في إطار ما تملبه القوانين، ومن ثم الحرص على الاستقرار السياسي والأمني والذي يعتبر من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ على الدول العربية أن تتبنى أفضل الممارسات التي اتبعتها الدول التي نجحت في استقطاب الاستثمار المباشر الأجنبي، كأن تتبنى نماذج من التجارب العالمية الناجحة في هذا المجال، كتجارب وممارسات دول جنوب شرق آسيا والصين مثلاً.

✓ العمل على تكريس حقيقي للإصلاحات الاقتصادية التي تخص الإطار الاقتصادي الكلي، بالنظر إلى وجود ارتباط قوي بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة ومستوى تطورها الاقتصادي، فكلما زادت قدرة الاقتصاد على التطور والنمو، كلما ارتفعت قدرته على جذب الاستثمارات.

✓ ضرورة توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار ومتطلبات الاقتصاد الجديد من خلال تدعيم الاستثمار في هذا المجال الذي من شأنه أن يشكل دعامة حقيقية لتطوير بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، خاصة منها تلك التي مازالت تقع في ذيل الترتيب حسب مؤشرات الاقتصاد الجديد.

✓ أولوية الاهتمام بالاستثمار في التعليم ورأس المال البشري في الدول العربية، لأنه يؤدي إلى زيادة الكفاءة وانتشار استخدام التكنولوجيا وتشجيع الابتكارات، ومن ثم يعد الاستثمار الحالي في الموارد البشرية أحد القنوات الهامة التي من شأنها الاستفادة الفاعلة من الوفورات المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة الأجنبية:

الكتب:

نائر مطلق محمد عباصرة، النماذج والطرق الكمية في التخطيط وتطبيقاتها في الحاسوب، دار الحامد للنشر والتوزيع. عمان الأردن، 2012.

محفوظ جودة، التحليل الاحصائي المتقدم باستخدام *spss* (الإصدار ط 02). دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2009.

مقال في مجلة:

بن حدو آمنة، عبدوس عبد العزيز، أثر الاستثمار الأجنبي على التنوع الاقتصادي بالدول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس: دراسة قياسية باستخدام (PMG-ARDL)) مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 02، جامعة بشار-الجزائر، 2019.

تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية. مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2019

جهيدة العياطي، و محمد بن عزة. الآثار الاقتصادية لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ومعدل البطالة- مقارنة قياسية باستعمال نماذج الانحدار الذاتي. مجلة آفاق علوم التجارة والاقتصاد(العدد 02). الجزائر، 2017

صلاح الصيغري، و أحمد البكري. الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي. مجلة إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، المملكة العربية السعودية، 2016.

المراجع باللغة الأجنبية:

BOOKS

Badi Baltagi, J.. *Econometric Analysis of Panel Data* (éd. third edition). England: ohn Wiley & Sons Ltd, The Atrium, Southern Gate, Chichester, West Sussex PO19 8SQ, 2005

Dielman. *Pooled Cross-Sectional and tim series data analysis*. USA: Texas Christian University, 1989

Free, A., & Kim. *Logitudinal and panel Data*. Madison: University of Wisconsin. 2007.

Hsiao, C. *Analysis of panel Data*. Cambridge,: Cambridge University Press. 2003.

Peracchi. F. *Econometrics*. England: John Wiley et Sons LTD. 2001

AN ARTICLE IN THE JOURNAL

Alberto Melane-Lavado, M.-L., Agustin , A.-H., & Ine.. Foreign direct investment as a way to guide the innovative process towards sustainability. *Journal of Cleaner Production, Journal homepage*, 2017, 1-13. Retrieved from www.elsevier.com.

Chengchun Li, L., & Sailesh , T. The impact of foreign direct investment on productivity: New evidence for developing countries. *Economic Modelling*, 2018. doi:<https://doi.org/10.2016/j.econmod.2018.11.028>

Klevmarken, N. *Panel Studies: What can we learn from them? Introduction*,. (33.) *European Economic Review*. 1989

Viktoria, A., Ana , I., & Ines , P.. How does foreign direct investment contribute to Sustainable Development Goals Evidence from African countries. *Journal of Cleaner Production*. 2019 doi: <https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2019.118823>